

الجودي

شذيب مفرج النعم



Circulation Dept.

تفسير منهج النور

١١

تأليف

شاكر الجودي

٨١٣٦٨

١٩٤٩ م

مطبعة المعارف - بغداد

الى

الدكتور مصطفى جواد

اهدى هذه الصفحات

اكراما للتواضع في العلم

المقابلة

يسمع كل منا بين حين وآخر ، صيحات من هنا وهناك
شاكية صعوبة العربية : كتابتها ونحوها وصرفها ، وكلنا نعلم
الآراء التي يرتؤونها لتسهيل ما يرون فيها من صعوبة ، فبعضهم
يرى استبدال حروف لاتينية بحروفها ، وبعض يرى الاكتفاء
بعاميتها عن فصحاها ، وآخرون يعتقدون أن اللغات الأجنبية
أقدر على استيعاب علوم مصر وفنونه منها . . . هذه صيحات
أخشى أن تنتهي باتدافعات قد تكون هوجاء ، فتميل بنا عن
لغتنا ، إن لم نتدارك الأمر قبل استفحاله ، وإن لم نحاول الاستجابة
إلى ما هو حق من هذه الصيحات ، قبل أن تمر بنا أحوال

يستغل فيها الشيويون هذه الاندفاعات ، فيوجهونها الوجهة التي يريدون . وما مقررات المؤتمر الثقافي^(١) لجامعة الدول العربية الا صدى للأمر الواقع من جهة ، واستجابة لهذه الصيحات من جهة أخرى .

وغير خاف أن اللغة ليست غاية بذاتها ، وإنما هي واسطة للتفاهم ولاستيعاب نتاج الفكر في ماضيه وحاضره ومستقبله ، وللتأذي بما احتوته وما استحتويه من روائع الكنوز . هذا الى أنها رمز للقومية والدين اللذين نعتز بهما . . . كل هذا يدعونا الى التفكير في تسهيل ما صعب منها ، وتقريب ما بعد منها عن الأفهام ، أفهام الناس عامتهم لا خاصتهم ممن وهبت لهم الطبيعة قابليات خاصة تؤهلهم للفوص في أعماق بحورها بالكد المتواصل طوال الأعمار . وإذا كان البعض يرى خير السبل لتيسير اللغة ، أن نحسن تدريسها وأن نهين لدارسينها من المدرسين من يستطيعون تحييدها الى نفوسهم ، ومن الكتب ما يقرّبها من مداركهم ، فإن هذا لا يمنع أن نيسر المادة وطريقة تدريسها معاً ما وجدنا الى ذلك سبيلاً .

(١) المنعقد ببلنات في ايلول ١٩٤٧ م

إن مقترحاتي هذه لا تمس أصول اللغة ، ولا تأثير لها في
إصناعة أيّ كان من ترائنا . فلو أنّي اقترحت مثلاً أن ينصب جمع
المؤنث السالم بالفتحة بدلاً من الكسرة ، أو لو أنّي اقترحت ألا
يتم بتأنيث العدد وتذكيره مع المعدود ، أو لو اقترحت صرف
المنوع من الصرف ، أجل لو اقترحت مثل هذه المقترحات كما
يرى البعض ، للقي هذا المقترح انتقاداً وجيهاً ؛ ذلك أن قبول
أمثال هذه المقترحات قد يعرض كثيراً من ترائنا لأن يكون
خارجاً عن القواعد الجديدة . . أما ومقترحاتي لا تمس أصول
اللغة ، كما قدمت ، ولا تعرض شيئاً من ترائنا إلى الخروج عن
القواعد التي نراها ، أو أن القواعد التي نراها لا تخرج عنه ،
فنحن نعتقد أن باب نقدنا سيضيق .

* * *

واني في مقترحاتي هذه استهدف تغييراً في الأسماء دون
العبث بالمسميات . والأسماء الجديدة التي اقترحتها ليست شيئاً
أبتكره ، كما سيتضح عند كل بحث كل موضوع ، وإنما أرمي إلى
حذف موضوعات من مناهج الدراسة وإلحاقها بموضوعات أخرى .

والحاق موضوع بآخر ، على هذا النحو ، ليس بالأمر الجديد في
 مناهجنا الدراسية ، فنحن مثلاً قد ألحقنا موضوع (أخوات
 صار) بصورة عملية بموضوع الحال ، وألحقنا موضوع عطف
 البيان بموضوع البدل ، كما ألحقنا موضوع النعت المقطوع
 بالنعت .. أجل ! إننا ألحقنا هذه الموضوعات بموضوعات أخرى ،
 لأن الفروق التي بينهما لا تستحق أن تفرد لكل منهما باباً خاصاً
 في مناهجنا بحيث نضطر الدارسين إلى حفظ موضوعات متعددة
 من الممكن جمعها لوجوده من الشبه فيما بينها ، لا لأن الموضوعات
 الملحقة والملحق بها شيء واحد تماماً . كما أن تغيير الأسماء ليس
 بالأمر المستحدث في النحو ، فقد سميت الظروف بـ (المحال)^(١)
 و بـ (الغايات)^(٢) و سمي النفي بـ (التبرئة)^(٣) و سمي الجر بـ (الخفض)
 ولا يزال يسمى كذلك ، وكثيراً ما سمي الاثبات (بالايجاب)^(٤)

(١) مفاتيح العلوم لمحمد بن أحمد بن يوسف الخوارزمي ص ٣٥

(٢) الزخشري في مفصله ويؤيده ابن يعيش في شرحه (الشرح

ص ٨٥ ج ٤)

(٣) مفاتيح العلوم ص ٣٦

(٤) شرح المفصل ج ١ ص ٧٤

والفعل اللازم (بالقاصر) .

وبالنظر لما بينت من أن هذه المقترحات لاتمس أصول اللغة ،
ولا تحدث تغييراً جوهرياً في قواعدها ، فهي ، إن وضعت
موضع التنفيذ ، لاتمنع أن يتخذ ذوو الرأي مقترحات أخرى في
موضوع التيسير . .

* * *

ومما أود ألا تفوتني الإشارة إليه ، أن أئمة النحاة لم يكونوا
متشددين في قواعد اللغة ، فهم الذين جوزوا عدّ (الذين) من
ماحققات جمع المذكر السالم ، وعدّ (بوع) مثلاً فعلاً مبنياً
للمجهول كما جوزوا وقوع الكاف موقع تاء الفاعل ، وجوزوا
غير هذا وذلك وذلك مما يضيق المقام عن إبراده كله . نعم كان
النحاة رحيميةً صبورهم ، بعيدين عن التشدد ، فهلا اعتبرنا بهم في
رحابة الصدر والتسامح !

هذا الى أن النحاة في كثير من وجهاتهم كانوا يبنون قواعد
اللغة على أسس لفظية ، فالجملّة عندهم تامة ما احتوت على المسند
والمسند اليه . ولو أنهم راعوا المعنى لاقتنعوا بأن ذكر المسند

والمسند اليه في كثير من الأحيان ، لا يكفي في إتمام قصد المتكلم
أو فهم السامع ، ومن هذا نرى أن وصفهم (الحال) مثلاً بأنها
فضلة أمر يحتاج الى نقاش .

ومن ههنا النجاة أيضاً صب اهتمامهم في الاستشهاد على
على الشعر ، ووضح أن الشاعر مقيد بالأوزان والقوافي مما
يضطره في الأحيان الى الخروج عن قواعد اللغة .

* * *

وأخيراً فأننا إذ أقدم هذه المقترحات ، فليس المهم في نظري
أن تكون مقبولة ، ولكن المهم أن أبذل جهدي وهو جهد المقل ،
في مجال الخدمة ، لعل هذه الخدمة على صلاتها ، ستكون حافزاً
لغيري على ولوج هذا الباب بعقلية أسمى ، وعلمية أرجح ، ومذهب
أسد . ومهما اختلفت بنا المذاهب ، أو تشعبت بنا السبل ، فنحن
جميعاً نتفق في هدف واحد هو التمسك بهذه اللغة الكريمة ،
والسير بها في معارج العلاء لتساير ما نطمح إليه من نهضة في
نواحي حياتنا كافة .

وبعد ، فاني شاكر كل ناقد يعينني على ما أنا بسبيله ، ويقفني
على ما لم أقف عليه من العلم والرأي .

المفترع الأول

أرى أنه يحذف من مناهج الدراسة موضوع
الافعال الناقصة ، وتلحق دراسته بموضوع الحال ،
فيكون اسم الفعل الناقص فاعله ، وغيره مما
صاحبها هذا الفاعل وعاملها ذاك الفعل .

بين الفعلين التام والناقص :

يتضح من كتب أئمة النحو أنهم لا يكادون يفرقون الفعل
الناقص عن الفعل التام ، وأنهم في كثير من بحوثهم وتخریجاتهم
يقاربون بين هذين النوعين من الأفعال لدرجة المساواة فيما بينهما ،
فقد وردت الأفعال الناقصة تامة كما وردت ناقصة ، نحو : ما شاء
الله كان أي حدث ، ونحو : وإن كان ذو عسرة أي حضر ،
ونحو : فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون ، أي حين
تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ، ونحو : خالدين فيها
ما دامت السموات والأرض ، أي ما بقيت ونحو قول أحدهم :

وبات وبات له ليلة

كليلة ذي العائر الأرمدة

يريد بـ (بات) دخل في المبيت . قال ابن كيسان : (بات)
يجوز أن يجري مجرى (نام) ويجوز أن يجري مجرى (كان) ،
نحو :

تطاول ليملك بالآثم

وبات الخلي ولم أرقد

ونحو : بات بالقوم أي نزل بهم ليلاً . ومثلها (أضحى) في ورودها تامة نحو : « إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها » أي بقي جليدها حتى أضحى أي دخل في الضحى ^(١) .

هذه الأمثلة وغيرها كثيرة ، تثبت أن الأفعال الناقصة تساوي الأفعال التامة في عدم احتياجها الى الخبر في كثير من الأحيان . وقد ذهب الكوفيون الى أن خبر كان واخواتها منصوب على الحالية .

قال ابن هشام ^(٢) : « وإذا قلت : كان زيد قائماً ، جاز أن تكون (كان) ناقصة فقائماً خبرها ، وأن تكون تامة فيكون (قائماً) حالاً من فاعلها . وإذا قلت : كان زيد أخاك ، وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة » . وسيمر بنا البحث في أن الحال تكون معرفة في كثير من المواضع لدرجة أن تقييدها بالنكرة أمر ليس ذا بال . وإذا ما شئنا رأي النحاة في أن الحال ترد معرفة إذا أمكن تأويلها بالنكرة ، كان باستطاعتنا تأويل

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٥٦ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩

(٢) المرجع السابق ص ٣٥٩

(أخراك) بالنكرة فتكون الجملة : كان زيد أخاك ، وبهذا يزول ما يحذر منه ابن هشام فتكون (كان) تامة في الحالين .

هذا الى أننا في إعرابنا ننص على أن الفاعل واسم الفعل الناقص يرفعان بالفعل ، أي ان الفعلين التام والناقص يستويان في كونهما عاملي الرفع ، وننص كذلك على أن الحال وخبر الفعل الناقص ينصبان بالفعل ، فالفعلان التام والناقص يستويان في كونهما عاملي النصب .

ومن وجوه الشبه بينهما أن مصادرها ومشتقاتها تعملان عملها .

ولعل كل ما بين الأفعال التامة والناقصة من وجوه الاختلاف أن الثانية ، إن لم ترد تامة ، تحتاج الى خبر ، أي أنها لا تعدو أن تكون أفعالاً تامة فيها الحال واجبة الذكر .

قوة الفعل^(١)

إن ضعف العامل وقوته كثيراً ما كانا موضع اهتمام النحاة ،

(١) نبهت في هذا مجازة لنظرية العامل التي جعلها النحاة أساس النحو ، تلك النظرية التي هاجها ابن مضاء القرطبي في (كتاب الرد على =

ولذا أردنا أن نقف قليلاً لنوازن بين الفعلين التام والناقص من حيث قوتهما أو ضعفهما . وسيمدو لنا جلياً أنهما متساويان فيهما فلا يبقى مجال للتفريق بينهما من هذه الناحية ، أو في الأقل ، سيظهر تقارب كبير بينهما .

فإذا قيل إن الفعل الناقص أقوى من الفعل التام بدلالة قدرته على نصب خبر لا بد من ذكره أو تقديره ، وإثبات الفعل التام يكتفي بمرفوعه ، فقد مرّ بنا أن الفعل الناقص يكون تاماً في كثير من الأحيان فلا ينصب خبراً ، وأن الفعل التام قد ينصب حالاً . والأفعال الناقصة ليست أقوى من الأفعال التامة بدلالة أنها لا ترد تامة حسب ، بل قد ترد زائدة حتى لتضعف عن رفع معمول واحد (١) .

(= النحاة) .. قال الاشموني : (ما) عامل ضعيف لا يقوى على العمل . وقال ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ١٦٨ : والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي .

(١) كقول الفرزدق :

فكيف اذا مررت بدار قوم
وجيران لنا كانوا كرام =

أما أن الفعل الناقص يعمل مقدراً^(١) ، فذلك ما لا يقتصر

= وقول الخليل : إن من أفضلم كان زيداً . . وقول الفرزدق أيضاً :

في لجة غمرت أباك بحورها

في الجاهلية كان والاسلام

وقول آخر :

ولبست مربال الشباب أزورها

ولنعم كان شبيبة المحتمل

وقول فاطمة بنت أسد :

أنت تكون ماجد نبيل

إذا تهب شمال بليـل

والزيادة ليست مقصورة على أم الباب ، بل قد يزداد غيرها نحو :

ما أصبح أبردها ، ما أمسى أدفأها . ونحو :

عدو عينيك وشائيهما

أصبح مشغول مشغول

ونحو :

أعاذل قولي ما هويت فأوبني

كثيراً أرى أمسى لديك ذنوبي

(١) كقول النعمان بن المنذر :

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذياً

فا اعتذارك من قول اذا قيلاً ١٩

عليه ، بل يشار كه فيه الفعل التام ، كقولنا : نحن العرب نكرم
 الضيف ، وكقولنا : اذا صديقك حضر فأكرمه . واذا نحن أخذنا
 برأي الكوفيين القائل ان اسم كان مرفوع لا بها ولكنه باق
 على رفعه ^(١) أي انه مرفوع بالخبر . فما بنا حاجة الى التحدث عن
 قوة الفعل الناقص ولا عن ضعفه . ولعل رأي الكوفيين هذا هو
 الصحيح بدلالة عدنا اسم الفعل الناقص مسنداً اليه وخبره
 مسنداً ، فلا يكون الفعل الناقص ركناً في الجملة .

معاني الأفعال الناقصة :

في العربية عشرة أفعال بمعنى (صار) وهي : آض ، رجع ،
 عاد ، استحال ، ارتد ، فقد ، حار (ماضى يحور) ، نحوّل ، غدا ،
 راح ^(٢) . وكتب النحو تنص على أن هذه الأفعال تعمل عمل

(١) شرح الاشموني ج ١ ص ٣٢٨

(٢) شرح الاشموني ج ١ ص ٣٣٢ . وبضيف سيديويه الفعل (جاء)

اذا تضمن معنى (صار) (المصدر نفسه ص ٣٣٧) . وابن يعيش في

شرح المفصل ج ٧ ص ٩٠ يقول : « غدا زيد ماشياً وراح محمد راكباً ،

يريد الاخبار بهذه الاحوال في هذه الازمنة ، والذي يدل أن المنصوب

بها في مذهب الخبر وليس بحال وقوع المعرفة فيه ، نحو قولك : غدا زيد =

(صار) أي أنها ترفع المبتدأ اسماً لها وتنصب الخبر خيراً لها ،
ولكننا في مناهجنا التدريسية لالتفت الى هذا النص ، وإنما نعدّها
أفعالا تامة ترفع فاعلاً وتنصب حالاً ، فما الذي يمنع أن نعامل
سائر الأفعال الناقصة معاملة أخوات صار ؟! ..

ولو أننا التفتنا الى معاني الأفعال الناقصة التفاتةً أخرى ،
لرأينا أفعالا نعدّها تامة على الرغم من كونها توافقت في المعنى ،
علاوة على ما رأينا من موافقتها إياها في أثرها في رفع المرفوع
ونصب المنصوب . فلا أفعال : ظل ، ما زال ، ما برح ، ما فتى ،
ما انفك ، هذه الأفعال ناقصة ترفع المبتدأ وتنصب الخبر ، ولكن
الأفعال : بقي ، دام ، استمر ، ثبت ، اطرّد ، مضى ، .. هذه
الأفعال تامة ترفع فاعلاً وتنصب حالاً على الرغم من كونها
توافق الأفعال السابقة في معانيها .. ومثلها الفعل (ما دام) الذي

= أخاك ، وراح محمد صديقك ، كما تقول : كان زيد أخاك » فهذه الأفعال
عند ابن يمش تنصب حالاً لولا أن هذه الحال قد ترد معرفة . وبالنظر
لتجويز النحاة ورود الحال معرفة ، بتأويل حيناً وبلا تأويل حيناً آخر ،
فنحن نعتقد أن هذا المانع من عدّها حالاً ، أمر ليس ذا بال . وهذا
هو المعمول به في مناهجنا التدريسية .

يوافق من حيث معناه الأفعال : ما بقي ، ما استمر ، ما ثبت ،
ما اطرّد ، ما مضى ، ولكن الفعل (ما دام) ناقص وموافقاته في
المعنى أفعال تامة .

أما الأفعال : بات ، أصبح ، أضحى ، أمسى ، فأكثر
استعمالها بمعنى (صار) التي لا تختلف في معناها عن : تحول ،
انكب ، انقلب ، ولكن هذه الأفعال تامة والأفعال السابقة لها
ناقصة ...

قلت : إن الأفعال الناقصة ، التي ذكرتها ، مساوية في معانيها
لما ذكرت من الأفعال التامة ، لا تساويها كاملاً وفي
جميع الأحوال ، بل إن هذا التساوي أو بالأصح التقارب في
المعاني مما يقرب الفكرة من الأذهان ، أو مما يوضح تأثير الفعلين
التام والناقص في المرفوعات والمنصوبات ، وعلى هذا فالمعنى ليس
سنداً اعتمد عليه في هذا ، ولو كان المعنى هو الممول عليه لكان
في اختلاف معاني الأفعال الناقصة أنفسها ما يبرر لنا تبويبها على
حسب معانيها ، كما كان لنا ما يبرر تبويب الأفعال التامة على حسب
معانيها أيضاً ..

ووجود هذه المرادفات للأفعال الناقصة ينقض كثيراً من رأي
 النحاة في أن الأفعال الناقصة تدل على الزمان ولا تدل على الحدوث .
 وإتماماً لهذا نشير إلى نقطة ربما كانت من الأهمية بمكان ،
 تلك هي أن الأفعال الناقصة لا يقتصر فيها على ذكر مرفوعها ، لأن
 ذكر منصوبها واجب يؤدي حذفه إلى نقص معنى الجملة نقصاً
 يشبه النقص الذي يحصل في معنى الجملة إذا ذكر مرفوع فعلها
 المتعدي دون ذكر المفعول به ، وهذا ما سنبجته عند رأينا في أن
 الحال ليست فضلة ، وهذا أيضاً ما سبق أن أشرنا إليه على الصفحة
 ١٤ من هذا الكتاب .

الفاعل واسم الفعل الناقص أو المبتدأ :

كثيراً ما يقارب النحاة بين الفاعل واسم الفعل الناقص ، قال
 الأشموني^(١) : « كان وأخواتها يدخلن على المبتدأ والخبر فيرفعن
 المبتدأ ويسمى اسمهن حقيقة وفاعلن مجازاً ، وينصبن الخبر ويسمى
 خبرهن حقيقة ومفعولهن مجازاً » . فنحن ، على رأي الأشموني ،
 إن سمينا اسم الفعل الناقص بالفاعل فلسنا بمخطئين ولو كانت

(١) ج ١ ص ١٩٥ في بحثه عن (ما) المحمولة على (ليس)

تسميتنا هذه مجازية . ولا شك في أن المجاز لا يمكن أن يكون
إلا لوجود علاقة بينه وبين الحقيقة ، وهذه العلاقة هي مما يقرب
الفاعل من اسم الفعل الناقص ويجمعا شيئا واحداً . فكما أن
المجاز يفيد ما تفيد الحقيقة ، كذلك اسم الفعل الناقص يفيد ما يفيد
الفاعل .

ولعل من أوجه الشبه بينهما أن كلاهما هو المسند إليه في
في الجملة . ولو أعرنا المعنى التفاتة خاصة لرأينا الفاعل والمبتدأ
(الذي أصبح اسماً للفعل الناقص بعد دخوله عليه) رأيناها شيئاً
واحداً ، ف (الوفد) فاعل حقيقة واصطلاحاً في قولنا : سافر الوفد ،
وهو الفاعل حقيقة في قولنا : الوفد سافر ، ولكنه مبتدأ اصطلاحاً .
ومن القواعد النحوية أن اسم الفعل الناقص وصاحب الحال
معرفة ، ولكنهما يتفقان في كونهما قد يشدان عن ذلك ،
غالباً حوال الآتية وردت من نكرة :

(١) عليه مائة أيضاً

(٢) فيها اثنتان وأربعون حلوبة

سوداً كخافية الغراب الأسعم

(٣) وفي الحديث: صلى رسول الله (ص) جالساً، وصلى وراءه رجال قياماً.

قال ابن هشام^(١): «فهذه المواضع ونحوها محيىء الحال فيها من النكرة قياسي، كما أن الابتداء بالنكرة في نظائرها قياسي». أما الأثموني فيحدث عن صاحب الحال بما يؤم أنه يتحدث عن المبتدأ، قال: «يحییء صاحب الحال نكرة اذا خصص بوصف كقراءة بعضهم: ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً، وكقول أحدهم:

نجیت یارب نوحاً واستبحت له

في فلك ماخر في الیم مشحوناً^(٢)

وإذا خصص بإضافة نحو: «في أربعة أيام سواء لساثنين»، وإذا خصص بمعمول نحو: «عجبت من ضرب أخوك أشديداً»^(٣) أو أن يظهر الحال بعد في نحو: وما أهلكتنا من قرية إلا ولها

(١) شرح شذور الذهب ص ٢١٩

(٢) شرح الأثموني ج ٣ ص ٣١

(٣) العامل هو المصدر (ضرب) والمعمول هو الفاعل (أخو) وصاحب

الحال هنا (ضرب) المخصوص بالمعمول.

كتاب معلوم . وقول أحدهم :

ما هم من عيش حمى واقيا

ولا ترى من أحد باقيا

أو بعد نهى نحو : لا يبع امرؤ على امرئ مستهلاً

ونحو قول قطري بن الفجاءة :

لا يركنن أحد الى الاحجام

يوم الوغى متخوفاً لمام

أو بعد استفهام كقوله :

يا صاح هل هم عيش باقياً فترى

لنفسك العذر في إبعادها الأملأ

وزيد على ذلك :

١ - أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو نحو : أو كالذي مرّ

على قرية وهي خاوية على عروشها .

٢ - أن يكون الوصف فيها على خلاف الأصل نحو : هذا

خاتم حديدآ .

٣ - أن تشترك النكرة والمعرفة في الحال نحو : هؤلاء

ناس وعبد الله منطلقين .

وورد في شرح قطر الندى وبلّ الصدى^(١) ما هو أوضح للعلاقة بين صاحب الحال والمبتدأ ، قال ابن هشام : « وشرط صاحبها التعريف أو التخصيص أو التعميم أو التأخير » . ولا فرق في هذا بين أن يكون الحال مفرداً أو جملة ، قال في مغني اللبيب^(٢) « وهذا ذكر مبارك أنزلناه ، فلك أن تقدر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر ، ولك أن تقدرها حالاً منها لأنها تخصصت بالوصف » .
ويقول الزمخشري في مفصله حين يتحدث عن المبتدأ والخبر : « ويجئان معرفتين معاً ونكرتين »^(٣) ويؤيده^(٤) ابن يعيش في قوله ويضرب هذين المثالين : « ما كان أحد مثلك ، وما كان أحد مجترأ عليك » .

فما تقدم يتضح أن ليس بين الفاعل واسم الفعل الناقص

(١) ص ٢٤١

(٢) ج ٢ ص ٧٢

(٣) شرح ابن يعيش ج ٧ ص ٩٩

(٤) المرجع السابق ص ٩٦

(الذي هو مبتدأ في الأصل) فروق تستحق أن يفرق بينهما
بوجوبها ..

الحال ونحو الفعل الناقص :

يتفق النحاة على أن كلا من الحال والخبر وصف . قل ابن
هشام^(١) : (فقولني وصف ، جنس يدخل تحته الحال والخبر
والصفة) . وهذا الوصف قد يكون ، في الحال والخبر ، مستقلاً
كقولنا : جاء زيد ضاحكاً ، وكان زيد ضاحكاً . كما يكون ثابتاً
كقوله تعالى « وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلاً » وكقوله
تعالى « كان الله غفوراً رحيماً »

وإذا قلنا إن الحال والخبر كليهما وصف ، فمعنى هذا أن أولهما
وصف لصاحب الحال وثانيهما وصف لاسم الفعل الناقص الذي
نرى أن يسمى بالفعل فيكون هو صاحب الحال عندما نعد خبر
الفعل الناقص حالاً^(٢) .

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٦٢

(٢) ولعل مما يدل على تقاربها أيضاً أن كلا منهما قد يأتي من الضمير
المستتر نحو : نخرج منها خائفاً ، ونحو : كان بعباده رؤوفاً .

وربما كان من المفيد أن نستهدي (علم المعاني) فيما نذهب اليه،
فإن هذا العلم يقرر أن قصر الفعل على أحد ممولاته إنما هو قصر
صفة على موصوف ، ويستتني من ذلك قصر الفعل على الحال ...
فإنه قصر موصوف على صفة . ولشرح هذا نقول :

إن المسند في الجملة هو صفة ، والمسند اليه موصوف في قولنا :
(تكلم محمد) . فإذا قصرنا وقلنا : (إنما تكلم محمد) كان القصر
قصر صفة على موصوف ، أي قصر الفعل على الفاعل أي قصر
المسند على المسند اليه . وإذا قصرنا وقلنا : (إنما محمد تكلم) كان
القصر قصر موصوف على صفة ، أي قصر المبتدأ على الخبر أي
قصر المسند على المسند اليه . فإذا رجعنا الى ما يقرره (علم المعاني) من
استثناء الحال كما سبق أن ذكرنا ، أدر كنا أن الحال لا تختلف عن
أحد ركني الجملة في كونها صفة أي لا تختلف عن المسند . فإذا قلنا
(إنما تكلم محمد صادقاً) كان هذا النوع من القصر قصر موصوف
على صفة ، أي قصر الفاعل على الحال . . ومن هذا يتضح أن
قصر الفاعل على الحال كقصر الفاعل على الفعل ؛ لأن كلاهما
قصر موصوف على صفة ، وهو أيضاً كقصر المبتدأ على الخبر

وكتصر المسند اليه على المسند . اذن فقولنا : (إنما تكلم محمد صادقاً) المراد به صدق محمد لا تكلمه ، فـ (صادقاً) ركن في الجملة ، وذلك غير ما يراه النحاة .

والحال والخبر قد يتعددان . وقد عأل النحاة تعدد الحال بكونها مشابهة للخبر والذمت^(١) . قال ابن يعيش : «واعلم أنه قد يكون للانسان حالان فصاعداً لأن الحال خبر^(٢) ، والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً»^(٣) .

ومن الفروق بين الحال والخبر أن الحال تأتي مشتقة لا جامدة ، ولكنها قد تأتي أيضاً جامدة اذا صح تأويلها بالمشتق . كقوله تعالى : «فانقروا ثبات» فثبات حال من الواو وهي جامدة ولكنها في تأويل المشتق أي متفرقين . قال ابن مالك : «ويكثر الجمود فيها ، فهي تأتي جامدة اذا دلت على سعر أو مفاعلة أو تشبيه أو ترتيب ، أي إذا أمكن تأويلها بالمشتق نحو :

(١) شرح الأشموني ج ٣ ص ٧٤

(٢) وقول ابن يعيش هذا يؤكد ما ذهبنا اليه من أن الحال ركن في الجملة لا فضلة .

(٣) شرح المفصل ج ٢ ص ٥٦

بعته البرّمدآ بكذا

أي مستغراً

بعته يدآ بيد

أي مقابضة (أي متقابضين)

كرّ زيد أسدآ

أي كأسد (أي مشبهاً بالأسد)

أدخلوا رجلاً رجلاً

أي مترتين

وقال الاشمونى^(١) : « وقد تقع الحال جامدة غير مؤولة

بالاشتق في ست مسائل وهي :

١ - أن تكون موصوفة نحو : إنا أنزلناه قرآناً عربياً ،

فتمثل لها بشراً سوياً .

٢ - أن تكون دالة على عدد نحو : قتم ميمت ربّه أربعين

ليلة .

٣ - أن تكون طوراً واقفاً فيه تفصيل نحو : هذا بشراً

أطيب منه رطباً .

٤ - أن تكون نوعاً لصاحبها نحو : هذا مالك ذهباً .

٥ - أوفرعاً له نحو : هذا حديدك خاتماً . وتمنعون

الجبّال بيوتاً .

٦ - أو أصلاً له نحو : هذا خاتمك حديداً . الأسجد لمن خلقت طيناً^(١) .

٧ - أو تكون دالة على تشبيهه^(٢) نحو :

فما بالنا أمس أسد العرين

وما بالنا اليوم شاة النجف ١٧

ونحو :

بدت قرأ ومالت خطوط بان

وفاحت عنبراً ورنات غزالا

مما تقدم يظهر أن هذا الفرق^(٣) ليس له من الأهمية ما يبرر لنا لإفراد كل منهما في باب خاص به .

ومن الفروق بين الحال والخبر أيضاً أن الحال تأتي نكرة ، ولكنها قد تأتي معرفة إذا أمكن تأويلها بالنكرة نحو :

أدخلوا الأول فالأول أي مترتين

(١) انتهى كلام الاشموني

(٢) من مطالعات الدكتور مصطفى جواد

(٣) وهو كون الحال مشتقة

أرسلها العراك أي معركة

جاؤا الجماء الفغير أي جميعاً

اجتهد وحدك أي منفرداً

جاؤوا قضاهم بقضيتهم أي جميعاً

جاءت الخيل بداد^(١) أي متبعدة

وقد نصّ النحاة^(٢) على تنكيرها لكلا يتوهم كونها نعتاً ،
لأن الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة . والواقع أن هذه
المحذورة في غير محلها لأن المعنى المستفاد من الجملة هو الذي يقرر
كون اللفظة حالاً أو نعتاً بدلالة كون المعارف المارة الذكر
أحوالاً ، ولذا لا نستغرب أن أجاز يونس والبغداديون تعريفه
مطلقاً بلا تأويل ، فأجازوا : جاء زيد الراكب^(٣) .

ومن وجوه الشبه بين الحال وخبر الفعل النافض أن كلا

(١) شرح شذور الذهب ص ٢٦٨ وبداد في الأصل علم على جنس
التبدد ، كما أن فجار علم للفجرة .

(٢) شرح الأشموني ج ٣ ص ١٧

(٣) المرجع السابق ، الصفحة نفسها

منهما يأتي جملة وشبه جملة كما يرد مفرداً ، والجملة التي ترد خبراً لا تخلو من رابط كما هو المطلوب في الجملة الحالية أحياناً .

ولعلنا لا نعدو الحقيقة إذا أوردنا في هذا المقام قول ابن يعيش^(١) : « فأشبهه قولك : جاء عبد الله راكباً ، قولك : ضرب عبد الله رجلاً ، ولأجل هذا الشبه استصحقت الحال أن تكون منصوبة مثله (أي مثل المفعول به) . » وإذا كان ابن يعيش يرى هذا الشبه بين الحال والمفعول به فكيف نعجز عن رؤيته بين الحال وخبر الفعل الناقص ؟

ومن وجوه الشبه أيضاً بين الحال وخبر الفعل الناقص أن كليهما يصاح للوقوع في جواب (كيف) . تقول :

جاء زيد مسرعاً ... فكأن سائلاً سأل : كيف جاء ؟
كان زيد مسرعاً ... فكأن سائلاً سأل : كيف كان ؟
أقبل محمد ضاحكاً ... فكأن سائلاً سأل : كيف أقبل ؟
أصبح محمد ضاحكاً ... فكأن سائلاً سأل : كيف أصبح ؟
وهكذا

(١) شرح المفصل ج ٢ ص ٥٥ .

قال ابن يعيش في موضوع الحال : « واعتباره بأن يقع في جواب (كيف) فإذا قلت : أقبل عبد الله ضاحكاً ، فكأن سائلاً : كيف أقبل ؟ فقلت : أقبل ضاحكاً ، كما يقع المفعول له » (١)

في جواب : لم فعلت ؟

وأخيراً فلتنت الى هذين المثالين :

(١) كيفما تسلك أسلك .

(٢) كيفما تكن أكن .

فلفظة (كيفما) في المثال الأول حال عامله فعل الشرط (تسلك) ، وهي في المثال الثاني خبر لفعل الشرط (تكن) . وهذا مظهر آخر من مظاهر التقارب بين الفعلين التام والناقص ، ولا فرق بينهما إلا في الاصطلاح الذي نحاول تجنبه . هذا التقارب هو الذي حدا الحاجة على أن يقولوا : « (كيفما) تدل على الحالية » ، جامعين بذلك بين الحال وخبر الفعل الناقص ، وهذا القول نفسه يصحح على (كيف) الاستفهامية التي تعد حالاً في قولنا : كيف أقبلت ؟ وخبراً في قولنا : كيف أصبحت ؟ .

(١) يريد المفعول لأجله .

والنحاة يذهبون الى أن أسماء الشرط التي تدل على الظرفية
يكون عامل نصبها فعل الشرط إذا كان تاماً، ويكون عامل نصبها
جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ناقصاً . وتلك لعمري محاولة
غير ناجحة في التفريق بين أثر الفعل التام وأثر الفعل الناقص ،
ويظهر عدم نجاح هذه المحاولة المتأمل لهذين المثالين :

(١) أين تجلسُ أجلس .

(٢) أين تكنُ أكن .

وإن وحدة تأثير هذين الفعلين تظهر جلية إذا قلنا : إن
تجلس تحت الشجرة أجلس معك ، إن تكن تحت الشجرة أكن
معك ، حيث يتعلق الظرفان كلاهما بفعل الشرط ..

تقدم الحال والخبر :

إن الحال في تقدمها على صاحبها شبيهة بالخبر في تقدمه على
على المبتدأ ، نحو :

إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً .

فطامها كهلاً عليه شديد

فلقطة (كهلاً) حال من الهاء في (عليه) وقد تقدمت عليه .

ومثلها الخبر في تقدمه نحو : وكان حقاً علينا نصر المؤمنين ، ونحو :

لا طيب للعيش ما دامت منفصة

لذاته بذكر الموت والهرم

ونحو : سلي إن جهات الناس عنا وعنهم

فليس سواء عالم وجهول

وقد تتقدم الحال على عالمها وصاحبها معاً ، نحو :

غافلاً تعرض المنية للمر

فيدعى ولات حين لباة

ونحو : مجرد أزيد مضروب ، مخلصاً زيد دعا ، خشعاً

أبصارهم يخرجون . ومثله خبر الفعل الناقص في تقدمه على الفعل

واسمه معاً ، نحو : مصححة كانت السماء ، غزيراً أمسى المطر ، قائماً

لم يزل زيد ، قاعداً لم يكن عمرو ، ونحو :

مه عاذلي فهائماً لن أبرحاً

يمثل أو أحسن من شمس الضحى

أما صاحب الحال وسم الفعل الناقص ، فتشابهات في عدم

جواز تقدمهما على الفعل ، فاذا قيل : علي جاء مبتسماً ، فإن صاحب الحال هو الضمير المستتر في (جاء) ، وإذا قيل : علي كان مبتسماً ، فإن اسم الفعل الناقص هو الضمير المستتر في (كان) .
وأما في موضع الحذف فقد يحذف عامل الحال وصاحبها كقولك : راشدآ (للقاصد السفر) وهذا يشبه قولك : معافى ، لمن سألك : كيف أصبح سعيد ؟ حيث حذف الفعل الناقص واسمه .

ليست الحال فضلة :

المعروف لدى النحاة أن الحال فضلة ، وعلى هذا جريتنا . ولكننا لو تدبرناها لا يثقنا أنها ليست كذلك ، وإنما هي جزء من الجملة لا يمكن الاستغناء عنه . فبما كاننا أن نستغني عنها إذا كانت اللفظ هو أساس ما نضع من قواعد ، أما إذا كان المعنى هو ذلك الأساس فلا مجال للاستغناء عنها ، فجملة (خلق الانسان) كاملة في نظر النحاة ما دامت تحوي المسند والمسند إليه ، وإذا فُتِحت الممكن على هذا الأساس اللفظي ، أن نستغني عن قولنا (ضعيفاً) فيصح كون الحال فضلة . ولكننا لو أنعمنا النظر في مقصده تعالى من

قوله (خلق الانسان ضعيفاً) لأدركنا أن حذف الحال يؤثر في
 المعنى المقصود فيجمله مبتوراً غير واف بالمرام . ولو أننا ألغينا
 النظر أكثر من هذا لأدركنا أن الله تعالى في قوله (خلق
 الانسان ضعيفاً) إنما أراد ضعفه لا خلقه . وإذن فالحال تقييد
 ما يفيد ، الفعل أي أنها لا تقل عن المسند تأثيراً في المعنى أو هي
 المسند في بعض الأحيان إن لم نقل في كلها^(١) . . قال تعالى : (وما
 خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعين) و (وما كان الله
 ليعذبهم وأنت فيهم) ، فلو أننا استغنيا عن الحال في الجملة الاولى
 باعتبار أن الحال فضلة لأصبحت (وما خلقنا السموات والارض
 وما بينهما) ولو استغينا عن الحال في الجملة الثانية لأصبحت (وما
 كان الله ليعذبهم) . ولا شك في أن القارئ يحس اختلافاً
 كبيراً في معنى كل جملة بعد حذف الحال منها ، أو يحس بتبدل
 المعنى تبديلاً جوهرياً . ونقول مثل هذا في هاتين الآيتين
 الكريمتين (ولا تمش في الأرض مرحاً) و (ولا تقربوا الصلاة

(١) كما أثبتنا ذلك في ضوئه (علم المعاني) . راجع ص ٢٦ من هذا

وانتم سكارى .

ولعل النجاة ، لما سبق بيانه ، نصوا^(١) على أن الحال قد
يذكر وجوباً ، وذلك عندما يكون ساداً مسدّ عمدة ، ونحو : ضربني
العبد مسيئاً ، ونحو : خرجت فاذا الأمير جالساً^(٢) ، أو عندما
يتوقف عليه المعنى^(٣) كقول أحدهم :

انما الميت من يعيش كثيراً

كاسفاً باله قليل الرجاء

فان (كثيراً) حال من الضمير المستتر في (يعيش) ، ولا يمكن
أن يستغني الكلام عن هذه الحال ، لأنك لو استغنيت عنها
فاقتصرت على قولك : « انما الميت من يعيش » لتناقض الكلام

(١) شرح الأشموني ج ٣ ص ٥

(٢) في هذا المثال يجوز عدّه (جالساً) حالاً ساداً مسدّ الخبر ،
ويجوز عدّها خبراً فترفع . ولست ادري كيف يمكن أن تمد فضله في
حاليته وعمدة في خبريتها ، مع ان موقعها من معنى الجملة واحد في الحالتين .

(٣) قال الأشموني في موضوع الحال : « قد يتوقف معنى الكلام

عليها » ج ٣ ص ١٧٤

وفسد ، إذ تكون قد أخبرت عن الشيء بضده ^(١) . . وقال ابن
يعيش في موضوع الحال ^(٢) : « والحال تشبه المفعول وليست به ،
الآ ترى أنه يعمل فيها الفعل اللازم غير المتعدي نحو : جاء زيد
راكباً ، وأقبل عبد الله مسرعاً . فأقبل وجاء فعلان لازمان غير
منتهيين . وقد عملا في الحال فدل ذلك أنها ليست مفعولة
كضرب زيد عمرأ . ومما يدل أنها ليست مفعولة أنها هي الفاعل
في المعنى وليست غيره ، فالراكب في جاء زيد راكباً ، هو زيد .
ولا شك في أن ككون الحال فاعلاً في المعنى ، كما يقول
ابن يعيش ، فمعناه أن أصل الجملة : (جاء الراكب) . ونحن
نرى أن أصل الجملة (ركب زيد) أو (زيد ركب) . ومهما
يكن من أمره ، فإن الحال عمدة وليست فضلة ، على كلا التأويلين :
تأويل ابن يعيش وتأويلنا .

ولعل كون الحال عمدة يكون أوضح عندما يكون « عامل
الحال معنى فعل ، كقولك : فيها زيد مقبلاً ، وهذا عمرو منطلقاً ، ومما

(١) شرح الأشموني ج ٣ من ٨

(٢) شرح المفصل ج ٢ ص ٥٥

شأك قائماً؟ ومالك واقفاً؟ وكقوله تعالى: هذا بعلي شيخاً،
و: فمالهم عن التذكرة معرضين^(١)، . حيث يبدو جلياً أن
الحال ركن في الجملة يعز على المعنى حذفه . وعلى هذا قال ابن
يعيش في بيان عامل الحال في جملة (هذا عمرو منطلقاً) :
« والغرض أنك أردت أن تنبه المخاطب لعمرو في حالة انطلاقه ،
ولا بد من ذكر (منطلقاً) لأن الفائدة به منعقدة^(٢) . ولكن من
العجيب قوله^(٣) : « ألا ترى أن قولك : جاء زيد راكباً ، فيه
إخبار بالجيء والركوب ، إلا أن الركوب جاء على سبيل التفضلة
لأن الاسم قبله قد استوفى ما يقتضيه من الخبر بالفعل » . نعم
من العجيب قوله إن الركوب جاء على سبيل التفضلة مع أن القول
فيه إخبار بالجيء والركوب معاً ، ألا يدل ذلك على أن النحاة
لا يلتفتون إلى المعنى قدر التفاتهم إلى اللفظ ؟

(١) شرح الفصل ج ٢ ص ٥٥

(٢) شرح الفصل ج ٢ ص ٥٦ [ولا يخفى على اللبيب أن تقديم الجار
والجورور في قوله (به منعقدة) يدل على أن التأخر مختص بالمتقدم] .

(٣) المرجع السابق .

ولعل أوضح ما يؤيد أن الحال ليست فضلة ، هو الحال التي
تنصب بمامل مضمر ، كقولهم للمرحل : راشداً مهدياً ، ومصاحباً
معاناً ، باضمار (اذهب) ، وللقادم : مأجوراً مبروراً ، أي رجعت
فإن عدّ هذه الأحوال فضلة ، مع أنها هي وحدها المذكورة في
السلام أولاً ، ومع أنها هي كل قصد المتكلم ثانياً ، وعدّ
الأفعال والتفاعيل هي العمدة مع أنها محذوفة أولاً ، ومع أنها ليست
هي قصد المتكلم الرئيسي ثانياً ، أجل إن عدّ هذه الأحوال
فضلة ، يدل على إيمان في الابتعاد عن المعنى ، وإغراق لا مبرر له في
الاهتمام باللفظ . ونقول مثل هذا في أحوال الجملتين الآتيتين : أتميمياً
مرةً وقيسياً أخرى ؟ ، و « بلي قادرين » .

فمن كل هذا يتبين أن وصف النحاة للحال بأنها فضلة أمر
لا يستند إلى معنى الجملة ، وإنما يستند إلى لفظها . وعلينا نحن ، في
النظر إلى قواعد اللغة ، أن نعص على المعنى بالنواجد .

ويتضح أيضاً أن الحال لا تختلف عن أحد ركني الجملة في
إفادة المعنى المراد ، وفي أن حذفها يؤثر تأثيراً كبيراً في الجملة
فيحدث تغييراً جوهرياً فيها ، وذلك مما يحملنا على أن نقول بأن

الحال اذا ذكرت كانت جزءاً من المسند أو هي المسند نفسه . لهذا
نعتقد أن لفظة (فضلة) لا يجوز أن توصف بها الحال ، كما لا يجوز
أن يوصف بها أي موضوع كان من موضوعات النحو ، فالنعت
مثلاً لا يجوز أن يوصف بها لأن الاستغناء عنه اذا جعل الجملة
كاملة لفظاً ، فان يجعلها كاملة معنى . ونقول مثل هذا في سائر
الموضوعات التي عدّها النحاة فضلة . ولنا الى هذا الموضوع عودة
عابرة في المقترح الثالث .

مقررنا عند النحاة :

أورد الأشموني^(١) هذا البيت :

أقادوا من دمي وتوعدوني

وكنت ولا ينهنني الوعيد

وقال في إعرابه : د و كنت : الواو عاطفة . كان : يجوز ان
تكون تامة ، فتاء المتكلم فاعلها ، ويجوز أن تكون ناقصة ، فتاء المتكلم
اسمها ، وخبرها محذوف أي : كنت قبل توعدهم إياي . ولا :
الواو للحال ، لا حرف نفي وجملة المضارع المنفي بلا مع فاعله

ومفعوله في محل نصب حال من تاء الفاعل في (كنت) الواقع
 فاعلاً أو اسماً لكان . ويقول بحالية هذه الجملة (ولا ينهني
 الوعيد) أيضاً ابن الناظم والشيخ عبد القاهر وابن مالك .
 وهؤلاء متفقون على أن الجملة حال ، وإن كانوا مختلفين في تخريجها
 الذي لا يهمننا البحث فيه في هذا المقام . فلنعد إلى مناقشة الأسموني
 في قوله : « (كان) يجوز أن تكون تامة فتاء المتكلم فاعلها ، فإن (كان)
 في مثل هذا الموضوع لا يمكن أن تكون تامة لأنها لا تكفي
 بمرفوعها ، فهي ليست ككان في قوله تعالى « كانت السموات
 والأرض » حيث يجوز الاستغناء عن الخبر والاكتفاء بالمرفوع ^(١) .
 أما في البيت المتقدم ذكره فهي ناقصة لا محالة ، لاحتياجها إلى
 الخبر . وبالنظر إلى أن بعض النحاة يعرب هذا الخبر حالاً واسم
 (كان) التي لا يمكن أن تكون تامة هنا ، فاعلاً ، فمعنى هذا أن
 لمقترحنا أصلاً في تفكير النحاة . ومثل هذا القول نقوله في

(١) قال الزخشري في مفصله : « ونقصانهم من حيث أن نحو ضرب
 وقتل كلام متى أخذ مرفوعه ، وهؤلاء ما لم يأخذوا المنصوب مع المرفوع
 لم يكن كلاماً » شرح المفصل ج ٧ ص ٨٩ .

إعراب جملة (وكان ولا يدعى لأب) في هذا البيت :

أكسبته الورق البيض أباً

ولقد كان ولا يدعى لأب^(١)

* * *

ولنلتفت الى ابن خالويه في إعرابه جملة من الآيات . وقبل أن
نورد شيئاً من إعرابه نشير الى أنه يقول : « رفع بفعلها » ويريد :

(١) ونقول أيضاً إن (كان) لا يمكن أن تكون تامة
في : « إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب » وفي « زيد كان له مال » فإن
(كان) في هذين المثالين كليهما لا يمكن أن تكون تامة ، وذلك لاحتياجها
الى المنصوب حتماً ، اذ أن أصل الجملة الاولى « له قلب » والثانية « له
مال » أي أن (كان) دخلت على جملة اسمية فيها مبتدأ وخبر ، والقول
بتامها في مثل هذين المثالين كما يقول ابن هشام في (مغني اللبيب ج ٢ ص
١٣٣) لا يمكن أن يصح في رأينا إلا اذا صح أن النحاة يسمون اسم كان
الناقصة فاعلاً ، وذلك ما نذهب نحن اليه . وكون (كان) تامة في
المثالين المتقدمين ، تخريج قد يوافقنا عليه البعض ، ذلك أننا نستطيع
تأويل (كان) بـ (حدث) فتكون الجملة الاولى (حدث له قلب)
والثانية (حدث له مال) ، ولكن المعنى اذا استقام في الجملة الثانية فلن
يستقيم في الاولى .

هي فاعل ... قال في إعراب : « وأنى له الذكرى » : الذكرى :
رفع بفعلها ^(١).

وقال في إعراب : « أليس الله بأحكم الحاكمين » ليس : فعل ،
واسم الله تعالى رفع بليس ^(٢).

وقال في إعراب : « يوم يكون الناس كالفراش المبثوث » ^(٣) :
يكون : فعل مضارع ، ... الناس : رفع بفعلهم ^(٤).

وقال ابن هشام ^(٥) : « ... كقوله تعالى : (فما منكم من أحد
عنه حاجزين) فأحد اسمها وحاجزين خبرها ، ومنكم متعلق
بمحذوف تقديره أعني ، ويحتمل أن (أحداً) فاعل منكم لاعتماده على
النبي . وأراه بقوله (فاعل) يريد أنه مبتدأ مؤخر ، ومنكم خبره
المقدم بدلالة قوله : « لاعتماده على النبي » فن هذا يتضح أن ابن

(١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ٨٤

(٢) و (٣) المرجع السابق ص ١٣٢ و ١٦٠

(٤) وفي إعراب « وتكون الجبال كالعهن المنفوش » يقول : إعرابه

كالعراب الاول .

(٥) شرح شذور الذهب ص ٢٠٥ و ٢٠٦ .

هشام لا يتردد في تسمية المبتدأ بالفاعل .

وفي إعراب البيت الآتي نرى الأشموني يساوي الفاعل
واسم (لا) المحمولة على (ليس) . أما البيت فهو :

وحلّت سواد القلب لا أنا باغيا

سواها ، ولا عن حبها متراخيا

وأما إعرابه فيقول فيه : « يمكن عندي أن يجعل (أنا)
مرفوع فعل مضمر . . . » ^(١) يريد بذلك فاعل الفعل الذي يقدر
إضماره ، على حين أننا لا نشك في كون (أنا) اسم (لا) المحمولة
على ليس . وهذا يدل على التقارب بين الفاعل والمبتدأ أو بين
الفاعل واسم الفعل الناقص في رأي إمام كالأشموني .

ويقول الدكتور شوقي ضيف ^(٢) : « فباب (كان) يدمج في
باب الفعل العام ، لأنّ (كان) فعل ، وليس يهمننا أن يكون تاماً
أو ناقصاً ، ومن أجل ذلك نعرب المرفوع فاعلاً ، أما المنصوب
فنعربه حالاً ، وهو رأي السكوفيين في إعراب خبرها . ويعود

(١) ج ١ ص ٤٢٩ .

(٢) مقدمة كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص ٥٤ .

الكتور ضيف فيمداً اسم (ليس) فاعلاً لها كما يتضح ذلك من قوله (١) : « . . . وتفسيرها أن الفاعل إما أن يذكر وهذا واضح ، وإما أن يحذف في مثل : زيد قام ، وقد يحذف وجوباً في الفعل المضارع الخاص بالمتكلم والمتكلمين والمخاطب ، وفي صيغة التعجب وفي نعم وبئس وفي باب الاستثناء وفي مثل : ليس إلا . . . »

وقال الزمخشري (٢) : « الرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا ، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها و(لا) التي لنفي الجنس ، واسم (ما) و(لا) المشبهتين بليس ، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له والحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر في باب (كان) والاسم في باب (إن) ، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس ، وخبر ما ولا المشبهتين بليس ، وملحقات بالمفعول (٣) . . . هذا ما يقوله الزمخشري ،

(١) المرجع السابق ص ٦٣ .

(٢) شرح الفصل ج ١ ص ٧١ و ٧٢ .

(٣) ونحن لا نتفق مع ابن يعيش في شرح عبارة الزمخشري : =

أما ابن يعيش فيؤيده في شرحه فيقول : (وقوله « وكل واحد منها » علم على معنى « يريد الرفع والنصب والجزم وكل واحد منها » علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة ولولا إرادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددتها) . وقد اتضح لنا أن تسمية اسم الفعل الناقص بالفاعل وخبره بالحال أمر لا تأثير له في المعنى ، فلا حاجة إلى كثرتها وتعددتها . ومن هذا يظهر أيضاً أن الفاعلية والمفعولية والإضافة أصول ، وسائر المرفوعات والمنصوبات والمجرورات فروع لها ، فإذا نحن ألحقنا اسم الفعل الناقص بالفاعل

« والفاعل واحد ليس إلا » بأن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ، فإن تعدد اشتغل به ، ذلك لأن المفهوم من سياق عبارة الزمخشري قصده أن الفاعل أصل وسائر المرفوعات ملحقات به بدلالة قوله : « وأما المبتدأ والخبر » وبدلالة قوله أيضاً : « وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول خمسة أضرب » وبدلالة أن ابن يعيش يعود فيقول في بحث الفاعل : « ثم قدم الكلام على الفاعل لأنه الأصل في استحقاق الرفع ، وما عداه محمول عليه » .

(١) يريد أنواع الإعراب .

وخبره بالحال ، فلا نعدو كوننا ألحقنا الفروع بأصولها^(١).

* * *

لننتقل الآن الى التعاريف التي يضعها النحاة للفاعل . قال
الزمخشري : « الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه
مقدماً عليه » . فمن هذا يتضح أن الزمخشري لم يفرق بين أن
يكون الفعل أو شبهه تاماً أو ناقصاً . وقال ابن يعيش^(٢) : « واعلم
أن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت
ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ؛ ولذلك كان في الإيجاب
والنفي » . ومن هذا أيضاً يظهر أن هؤلاء النحويين ، الذين يحكي
عنهم ابن يعيش ، في تعريفهم للفاعل ، لم يفرقوا بينه وبين اسم الفعل
الناقص . ثم يقول : « وبعضهم يقول في وصفه : كل اسم تقدمه
فعل غير مغير عن بنيته ، وأسندت ونسبت ذلك الفعل الى ذلك
الاسم » ، ويريد بقوله « غير مغير عن بنيته » غير مبني للمجهول .
وهذا التعريف كذلك لم يفرق الفاعل عن اسم الفعل الناقص .

(١) وان كان ابن السراج وسيبويه يريان المبتدأ والخبر أصلي

المرفوعات .

(٢) شرح المفصل ج ١ ص ٧٤ .

وقال بمضهم في وصفه : « وهو الاسم الذي يجب تقديم خبره
 لمجرد كونه خبراً ، كأنه احتراز بقوله : لمجرد كونه خبراً ، من
 الخبر اذا تضمن معنى الاستفهام من نحو : أين زيد ؟ وكيف محمد ؟
 ومتى الخروج ؟ فان هذه الظروف التي وقعت أخباراً يجب
 تقديمها ، لكن لا لمجرد كونه خبراً ، بل لما تضمنه الخبر من
 الاستفهام الذي له صدر الكلام . وهذا تعريف آخر أعم
 وأشمل من التعاريف السابقة التي ذكرناها . ثم يقول ابن يعيش :
 « وفي الجملة الفاعل في عرف أهل هذه الصنعة ، أمر لفظي يدل
 على ذلك تسميتهم إياه فاعلاً في الصور المخلفة من النفي والايجاب
 والمستقبل والاستفهام ما دام مقدماً عليه . » . إذن فالأصل أن
 يكون الفعل مقدماً عليه ، سواء أكان هذا الفعل تاماً أم ناقصاً .
 وقال ابن هشام في مبحث حذف الخبر : « ضربى زيداً
 قائماً ، أصله : ضربى زيداً حاصل اذا كان قائماً ، فحصل : خبره ،
 واذا : ظرف مضاف الى (كان) التامة وفاعلها مستتر فيها
 وقائماً : حال (١) » ومعنى هذا أن الفعل (كان) تام في قولنا :

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٢٩

(كان زيد قائماً) ، زيد فاعله ، وقائم حال من هذا الفاعل . فهل
يرضى عنا أساتذة العربية إذا قدمنا للطلبة هذا الاعراب ؟

وأخيراً فان ابن هشام يقول : « ويسمى الأول من
معمولي باب (كان) اسماً وفاعلاً ، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً^(١) » .

أفعال المقاربة :

الواقع أننا في مدارسنا لا نلفت الى كون هذه الأفعال
أفعالاً ناقصة ، فلا نطلب في إعرابنا بيان الاسم والخبر ، ولكننا
نعدّ الاسم فاعلاً ، أما خبرها فلا نلفت الى أكثر من أنه فعل
مضارع منصوب حيناً ومرفوع حيناً آخر . هذا الى أن هذه
الأفعال غير محدودة ، فقد قال عنها الأشموني بعد أن ذكرها^(٢) :
« ... وما يدل على شروع المسمى باسمها في خبرها وهي كثيرة
ذكرت منها سبعة » . وبعد ذلك يذكر أفعالاً أخرى كجعل
وهب وهملل ويعدها من أفعال الشروع^(٣) .

(١) شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٣٠

(٢) ج ١ ص ٢٠١

(٣) المرجع السابق ص ٢٠٢

وما بنا حاجة الى سرد وجوه الشبه بين أفعال المقاربة
والأفعال التامة ^(١) ، فذلك ما فصلناه في بحث الأفعال الناقصة ،
ولكننا مع ذلك نذكر ما قاله الأشموني بصدد إعراب هذا البيت :
وقد جمعت قلوب بني زياد

من الأكوار مرتعها قريب
قال ^(١) : « وقد ذهبت طائفة من العلماء الى أن (جعل) في
هذا البيت فعل تام قاصر ، وأن (قلوب) فاعل (جعل) ، وأن
جملة : مرتعها قريب ، في محل نصب حال ، والمعنى : أقبلت
قلوب بني زياد قريبة المرتع من الأكوار » . وإذا علمنا أن قوله
هذا هو بصدد البحث في أن (جعل) فعل من أفعال الشروع
يرفع الاسم وينصب الخبر ، أدركنا أن هذه الطائفة من العلماء ،
التي يروي عنها الأشموني ، لا تتردد في تسمية اسم فعل المقاربة
بالماعل وخبره بالحال ، بدلالة أن هذا الفعل ليس تاماً ، كما ذهبوا
اليه ، وذلك لاحتياجه الى الخبر .

(١) قد تأتي : كرب ، وعسى ، واخلاق ، وأوشك ، تامة (الأشموني

ج ١ ص ٤٦٠)

(٢) الأشموني ج ١ ص ٤٢٦

الأحرف المشبهة بليس :

ان اقتراحنا لا يفيّر وضع هذه الأحرف ولا عملها ؛ فهي
تعمل ، إن عملت ، محمولة على (ليس) أو مشبهة بها ، فيكون
اسمها فاعلاً وخبرها حالاً .

ولا شك في أن هذه الأحرف لا تعمل إلا بشروط ، أو أن
إهمال عملها لا يكون إلا بشروط ، يضاف الى ذلك أن عمل
قسم منها لهجة من لهجات العرب ؛ ولهذا رغبتنا في القول بعدم
إعمالها ، ولكننا آثرنا ألا نخرج عن الخطة التي رسمناها لهذه
الرسالة ، وهي خطة عدم المسّ بأصول اللغة .

ملاحظة :

أطنبنا في هذا البحث لنوجز في الأبحاث التالية له ، حيث
يعد الاطباب تطويلاً .

نماذج اعرابية

(١) أصبح الجوُّ بهيجاً :

أصبح : فعل ماضٍ

الجوُّ : فاعل

بهيجاً : حال من الجوِّ ، وعاملها الفعل (أصبح)

(٢) لم تنزل الشمس ساطعة :

لم : حرف نفي وجزم وقلب

تنزل : فعل مضارع مجزوم

الشمس : فاعل

ساطعة : حال من الشمس ، وعاملها الفعل (تنزل)

(٣) أميك ما دمت عفيفاً :

أحبك : فعل وفاعل مستتر ، ومفعول به

ما : مصدرية ظرفية

دمت : فعل ماضٍ ، والهاء فاعله

عفيفاً : حال من الفاعل ، وعاملها الفعل (دام)

(٤) ظلّ سميع في الدار :

ظلّ : فعل ماضٍ

سميع : فاعل

في الدار : جار ومجرور متعلقان بالفعل (ظلّ)

المفتوح الثاني

(أرى أنه يحذف من مناهج التدريس، موضوع
الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، كما
فيعر مفعولها الأول مفعولاً به، ومفعولها الثاني
مفعولاً صاعداً مفعول به وعاملها الفعل .

(١) ٨٨ و ٧٧ في بعض النسخ (٢)

(٣) في بعض النسخ (٤) في بعض النسخ (٥) في بعض النسخ

إن الأفعال التي تنصب مفعولين أصلها مبتدأ وخبر ،
 تسمى أفعال القلوب ، وهي : ظن ، رأى ، حسب ، درى ، خال ،
 زعم ، وجد ، علم . والنحاة لا يسهل عليهم ضبطها ، ولهذا يضيفون
 إليها الأفعال : تعلم ، جمل ، عد ، هب . ثم لا يكتفون بهذه ،
 بل يضيفون إليها أفعالا أخرى هي : قال ، فقد ، عدم . قال ابن
 يعيش : « وقد أجرت العرب عدمت وفقدت ، مجرى ظننت
 ونحوه ، وذلك لأن معناهما في التحصيل إلى معناها ، ألا
 ترى أن معنى عدمت الشيء : علمته غير موجود ^(١) » . ثم هم
 لا يكتفون بهذا بل يجعلونها تشمل أفعالا كثيرة ، فيقولون :
 « إن أفعال القلوب ليست كلها مما ينصب مفعولين ، إذ منها
 ما لا ينصب إلا مفعولا واحداً نحو : عرف وفهم ، ومنها لازم
 نحو : جن وحزن ^(٢) » . « وذهب أبو علي الفارسي إلى أن (سمع)
 خاصة يتعدى إلى مفعولين . . . وعلى هذا يرى أبو علي أن جملة
 (يقول) في قولنا : سمعت زيدا يقول ، مفعول ثانٍ ، على حين

(١) شرح المنهل ج ٧ ص ٨٨

(٢) شرح الأثموني ج ٢ ص ٦٥

يرى ابن يعيش أنها جملة حالية^(١) . أما الصنماجي فينص
 كذلك على أن الفعل (سمع) من أخوات (ظن)^(٢) ويلحق
 الأستاذ محمد محي الدين عبد الحميد على المثال : (سمعت خليلًا يقرأ)
 بقوله : « الصحيح أن (سمعت) لا تنصب إلا مفعولاً واحداً
 وأن الفعل المضارع الذي بعد المفعول هو والضمير المستتر فيه
 جملة في محل نصب حال^(٣) » .

والنحاة يعدون هذه الأفعال من النواسخ ، أي كالأفعال الناقصة
 في نسخها حكم المبتدأ والخبر . ووجه الاختلاف فيما بينهما أن
 الأفعال الناقصة ترفع الأول وتنصب الثاني ، على حين أفعال
 القلوب تنصبهما كليهما . ومن يلاحظ تأثير هذه الأفعال في
 المفعولين لا يره بخلاف عن تأثير سائر الأفعال المتعدية لواحد ، في
 المفعول به والحال . ويتضح ذلك من قولنا :

(١) شاهدة الحديثة منسقة

(١) شرح المفصل ج ٢ ص ٦٢ و ٦٣

(٢) متن الأجرومية ص ٧

(٣) النسخة السفية بشرح المقدمة الأجرومية ص ١٤٧ (حاشية)

٢) وجدت الحقيقة منسقة

فهم يعدون (منسقة) في الجملة الأولى حلاً ، لأنهم يرونها
فضلة، أما (منسقة) في الجملة الثانية فليست في نظرهم فضلة ، ولكن
من ينعم النظر في معنى الجملتين وفي مراد المتكلم من كل منهما ، يدرك
أن وصف هذه الحال بالفضلة ليس من الصواب في شيء ، وذلك
مألاً نريد الإفاضة فيه بعد أن فصلناه في بحث الأفعال الناقصة .
ولعل تشابه المفعولين الأول والثاني في الجملة الثانية مع المفعول به
والحال في الجملة الأولى ، لعل هذا التشابه يظهر واضحاً عندما
نحذف الفاعلين والفاعلين من كلتا الجملتين فيظهر المفعولان الأول
والثاني مبتدأ وخبراً ، كما يظهر المفعول به والحال مبتدأ وخبراً
أيضاً .

والنحاه يقولون : « إن اعتبار الحال بأن يقع في جواب
« كيف »^(١) . ونحن نريد أن نسير على وفق هوى النحاة ، ولكننا
لو ناقشناهم لاقتنعنا بأن رأيهم هذا لا يثبت للنقاش ؛ إذ أن

(١) شرح الفصل ج ٢ ص ٥٥

المفعول المطلق يصلح كذلك للوقوع في جواب « كيف » ، تقول :
ضربه ضرباً مبرحاً ، فكان سائلاً سأل : كيف ضربه ؟
وتقول :

مشى مشي الأمير ، فكان سائلاً سأل : كيف مشى ؟
وقد صرنا أن خبر الفعل الناقص يصلح كذلك للوقوع في
جواب « كيف » .

ثم لنجاري النحاة في اعتقادهم ، أكثر من هذا ، لأن مجازاتنا
إياهم تقودنا إلى أن المفعول الثاني لهذه الأفعال يصلح كذلك
للوقوع في جواب « كيف » . تقول :

وجدت الأمير عادلاً ، فكان سائلاً سأل : كيف وجدته ؟
وتقول :

ظننت الحاكم نزيهاً ، فكان سائلاً سأل : كيف ظننته ؟
وتقول :

رأيت الدرس صعباً ، فكان سائلاً سأل : كيف رأيته ؟

ويقول النحاة أيضاً : « إن الحال محمول على المكان وفي تأويله

ألا ترى أنك اذا قلت : جاء زيد ضاحكاً ، معناه : في هذه الحال (١) . فعلى هذا الأساس من تفكير النحاة يمكننا أن ندعي بأن المفعول الثاني لأفعال القلوب لا يختلف عن الحال في كونه محمولاً على المكان وفي تأويله ، ألا ترى أنك اذا قلت : ظننت القتي ضاحكاً ، معناه : في هذه الحال ؟ ..

* * *

وهناك أفعال يفيد معاني أفعال القلوب ولكنها لا تعمل عملها ، فالفعل (اعتقد) يفيد معنى الفعل (هب) والفعل (تيقن) يفيد معنى (علم) والأفعال : نصب ، عين ، أقام ، رد ، رجع ، أرجع ، أعاد ، كلها تفيد معنى (جعل) ، والفعل (لقي) يفيد معنى (وجد) والفعل (قال) في الأحيان يفيد معنى (ظن) كما يقول النحاة . ولست أدري لماذا لا تعمل هذه الأفعال عمل أفعال القلوب عندما تكون غير مكثفة بمنصوب واحد (٢) . على أن النحاة

(١) شرح المفصل ج ٧ ص ٦٩

(٢) الواقع أن هذه الأفعال لا تكثف بمنصوب واحد كما تبدو أول وهلة ، فإن قلت : نصبه وسكت ، فإليك تريد أن تقول : نصبه وكيلاً عنه =

ينصوبون على أن قسماً من هذه الأفعال تعمل عمل أفعال القلوب .
إذا أفادت معانيها ، ولكننا في مناهجنا التدريسية نهمل ذلك لإهمال
مطلقاً ، فلماذا لا نلحق بها أفعال القلوب ؟ .

وأفعال القلوب في كثير من الأحيان لا تحتاج الى
المفعولين « فلا أكثر في (درى) أن تتعدى بالباء ، تقول : دريت
بكذا ، وقال تعالى : وما أدراك به » ^(١) ... وهي كذلك تشبه ألا
تحتاج إليهما عندما تسد (أن) واسمها وخبرها مسد مفعوليا . وهي
أحياناً ترد ولا تحتاج الى المفعولين أحدهما أو كليهما « فن أمثال
العرب : من يسمع يخن » ، فني (يخل) ضمير فاعل ، ولم يجيء
بالمفعولين ، فعلى هذا تقول ظننت ظناً ، وظننت يوم الجمعة ،
وظننت خلفك ، كل ذلك جائز وإن لم تذكر المفعولين ، وقد
تقول : ظننت ، من غير مفعولين » ^(٢) . والنحاة يعدون القول

= وهكذا قل عن الأفعال الأخرى ، لهذا إذا قلنا إنها تكفي بمنصوب
واحد فذلك من باب التسليم جدلاً كما يقولون .

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٨٧ .

(٢) شرح المفصل ج ٧ ص ٨٣ .

أحياناً بمعنى الظن « لأن القول يدخل على جملة مفيدة فيتصورها القلب ، ويرجع عنده ذلك ، وهو الظن والاعتقاد والمبارة عنه باللسان » (١) . وهم يعدون كذلك (ظن) بمعنى (اتهم) أحياناً ومنه قوله تعالى : « وما هو على الغيب بظنين » أي متهم . ويعدون (علم) بمعنى (عرف) ، تقول : علمته بمعنى عرفته ، ويعدون (وجد) بمعنى (أصاب) تقول : وجدت الضالة ، إذا أصبتها .

* * *

ومن عجب ما رأيت ، تقسيمهم (رأى) إلى قلبية وبصرية ، فإن كانت الأولى احتاجت إلى المفعولين ، وإن كانت الثانية اكتفت بمفعول واحد ، وإن ورد بعدها منصوب غيره فهو حال وليس بمفعولاً ثانياً . فلو أنك قلت : (رأيت الطائر يرقص) كانت جملة (يرقص) حالية ، ولو أنك قلت : (رأيت العلم يفيد) كانت جملة (يفيد) مفعولاً ثانياً . والفرق بين (رأى) في الجملتين أنها في الأولى بصرية لأن رقص الطائر يدرك بالبصر ، وفي الثانية قلبية لأن فائدة العلم تدرك بالقلب . فعلى هذا الأساس كان علينا أن

(٢) المصدر السابق ص ٧٩ .

نقول بوجود (رأى) سمية أيضاً في مثل قولنا : (رأيت الطائر
 يعني) لأن الفاء يدرك بالسمع . والواقع ، على ما أرى ، أن هذه
 الأفعال جميعاً بصرية ولكنها استعملت غير بصرية على سبيل المجاز .
 وإذا صح تقسيم (رأى) على حسب معناها الحقيقي ومعناها المجازي ،
 فعلام أهل النحاة تقسيم سائر الأفعال مثل هذا التقسيم ؟

* * *

لو أننا ألفينا هذا الموضوع من مناهج التدريس ، لتخلصنا
 من إفراط هذه الأفعال في موضوع مستقل ، ومن تكليف الطالب
 حفظ قائمة بها ، ومن تقسيم هذه القائمة إلى ما يفيد اليقين وما يفيد
 الرجحان ، وما يرد للأمرين والغالب كونه لايقين ، وما يرد
 للأمرين والغالب كونه للرجحان .. لو أننا ألفينا هذا الموضوع
 لتخلصنا من موضوع لا مبرر لوجوده في مناهج التدريس ، خاصة
 إذا تذكرنا أن مشتقات هذه الأفعال تعمل عملها ، فهي في ذلك
 كسائر الأفعال ، وأن المفعول الثاني كالحال قد يرد مفرداً وجملة
 وشبه جملة ، وأن كلا من الحال والمفعول الثاني لهذه الأفعال قد

يتعمد .

وهل من الصواب أن نختم هذا البحث بأعراب بعض
 الآية الكريمة « الذي جعل لكم الأرض فراشاً » كما ورد في
 تفسير الجلالين . قالا :
 « فراشاً : حال » (١) .

نحوذج اعرابى

ظننتك مائتاً :

ظننتك : فعل وفاعل ومفعول به

مائتاً : حال من المفعول به ، وعامل الحال الفعل (ظن)

(١) تفسير الجلالين « سورة البقرة » .

المقترح الثالث

أرى أنه يحذف من مناهج التدريس موضوع
الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ
وغيراً، فيعبر المفعول الأول مفعولاً به، والمفعول
الثاني مفعولاً.

الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلها مبتدأ وخبراً ، على
ثلاثة أضرب :

أولها : ما يتعدى الى مفعولين تارة ، ويكون لازماً تارة
أخرى ، نحو : (نقص) ، تقول : نقص المال ، ونقصت زيدا ديناراً .

وثانيها : ما يتعدى الى مفعولين أولهما فاعل في المعنى ، نحو :
كسوت الفقير ثوباً ، فان المفعول الأول (لابس وآخذ) ففيه
فاعلية معنوية^(١) . وهذه الأفعال قد ترد وهي مكتفية بمنصوب

واحد ، نحو : منعه من الصياح ، وكسوته بثوب في مثل هاتين
الحالتين ليست بنا حاجة الى البحث عن المفعول الثاني ، لأن
الغرض من النحو هو ضبط أواخر المفردات ، وهي هنا مضبوطة
مع وضوح المعنى .

وثالثها : ما يتعدى الى مفعولين ، أولهما مسرّح دائماً ، أي
مطلق من قيد حرف الجر ، والآخر تارة مسرّح منه وتارة
مقيد به^(٢) . وفي هذا الضرب أيضاً وفي ورود المفعول الثاني

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٨٣

(٢) المصدر السابق ص ٣٩٦ وهذه الأفعال عشرة على ما يذكرها ابن =

مقيداً بحرف الجر ، ليس من الضروريّ البحث عن المفعول الثاني ؛ لأن الغاية من تعلم النحو ، كما قلنا ، هي أن يستطيع الكاتب أو القارئ ضبط أواخر المفردات ، فإن ضبطها بالجر صحيحة فما به حاجة الى البحث عن مجهولات قد تعدّ معميات بالنسبة الى الغاية^(١) ، خاصة إذا كان الكاتب أو القارئ مدرّكاً

= هشام ، وهي : أمر ، استغفر ، اختار ، كنى ، سقى ، دعا ، صدق ، زوج ، كال ، وزن .

(١) الفعل (دخل) يتعدى بنفسه ، تقول : دخلت البيت ، ويتعدى بحرف الجر ، تقول دخلت الى البيت ، ولهذا «اختلف العلماء فيه : هل هو متعد أم لازم» [شرح المفصل ج ٧ ص ٦٣] . وإنى لا أرى مبرراً لهذا الاختلاف ، ولا الى القول بأن الفعل قد يتعدى بنفسه تارة وقد يتعدى بحرف الجر تارة أخرى ، فهو متعد إذا تجاوز فاعله فنصب مفعولاً وإلا فهو لازم . . . وعلى أساس اختلاف العلماء في الفعل (دخل) يجب أن يختلفوا أيضاً في الأفعال التي تنصب مفعولين عندما تتعدى الى الثاني بحرف جر تارة وبغيره تارة أخرى . نعم يجب أن يختلفوا فيها ، هل هي متعدية الى مفعولين أم الى مفعول واحد . وهذا أيضاً لا أرى مبرراً لهذا الاختلاف ، فهي ، إن تعدت الى المفعول الثاني بحرف جر ، كانت متعدية =

معنى ما يكتب وما يقرأ ، وكان القارئ أو السامع مدرّكاً أيضاً
 ما يقرأ وما يسمع . وإن عدم البحث عن المفعول الثاني في هذه
 الأحوال يشبه إهمالنا البحث عن (المفعول لأجله) في مثل قولنا :
 ذلّ فلان بالضرب ^(١) ، وفي مثل قولنا : قمت لاحترام الزائر ،
 وهو يشبه كذلك إهمالنا البحث عن المفعول به في قولنا : شكرت
 لأخي ، ونصحت لخالد ، وقصّدت لعلّي أو إليه ^(٢) ، ورغبت في
 الخير ، وأعرضت عن الشر ، وتمسكت بالأداب ، وسلمت الكتاب

= لواحد ، وإلا فهي متعدية الى مفعولين (مم التمسك بما ورد في مقترحنا) .
 ذكرت هذه الحاشية الطويلة لكي أبين أننا إذا أردنا أن نفلسف
 النحو ، يجب علينا أن نفلسفه على أساس الغاية منه ، وهي تسهيله للدارسين ،
 وجعلهم يحركون أواخر المفردات التحريك الصحيح ، فإذا قال قائل :
 منعه من الصباح ، وضبط أواخر الكلمات ضبطاً صحيحاً ، فقد نال بغيته
 من النحو ، ولا يضيره بعد ذلك ألا يعرف أن (من الصباح) هي مفعول
 ثان . أما المتخصصون فلمهم أن يتعمقوا فيه ما شاء لهم التعمق ، لأن المفروض
 في المتخصص أن يدرس حتى ما كان أثرياً من فرع اختصاصه .

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٨١

(٢) المصدر السابق ص ٣٨٢

يضاف إلى ما تقدم أن هذه الأفعال لا يسهل حصرها وإن حاول النحاة ذلك . فمن الأفعال التي لم ينص عليها مع هذه الأفعال : سقى ، زرع ، رزق ، جبا ، سلب ، هدى ، نقد ، زاد ، فرش ، نخل ، ملا ، غصب ، جزى ، وصل ، أتى ، صأسى ، شحن ، باع ، حرم ، سرق ، نفح ، شكا ، كتم ، وعد ، نفح ، غمط ، وقى ، وفى ، خفر ، علف ، لات ، بخس ، ضام ، حشا (٢) ، كما أن للتعدي سبعة أسباب (٣) كل واحد منها يجعل الفعل المتعدي لواحد متعدياً إلى

(١) كل من : أخى ، خالد ، علي ، الهاء ، الخير ، الشر ، الآداب ، صاحبه ، هو مفعول به غير صريح ، فهو مجرور لفظاً منصوب تقديرأ ، ولكننا عملياً لا نهتم بأكثر من كونه اسماً قد سبقه حرف جر .

(٢) هذا ما يحضرننا من هذه الأفعال . ولعل البحث يكشف لنا عن أفعال أخرى ، وإذا تذكرنا أن هذه الأفعال (ثلاثية فقط) انضحت لدينا كثرة الأفعال التي تشابهها في الاحتياج إلى مفعولين . ونود أن نشير إلى أن جملة من المراجع ترى المفعول الثاني ، لقسم هذه الأفعال ، تمييزاً ، وهو ما نذهب إليه .

(٣) شرح الأشموني ج ٢ ص ٢٨٥

اثمين . . . ، ولهذا فان عدد الأفعال التي تنصب مفعولين ليس
أصاها مبتدأ وخبراً، موضوعاً مستقلاً، وحمل الدارسين على حفظ
قوائم بها وهي غير محدودة ، مما يجعل هذا الموضوع عسيراً
منبطه . ولعل هذا هو الذي حدا الأثمنوني وابن يعيش على ألا
يلتفتا الى هذه الأفعال ، التفاتهما الى سائر الموضوعات .

* * *

إن التشابه تام بين خصائص التمييز وخصائص المفعول
الثاني لهذه الأفعال :

فالتمييز عبارة عن تفسير لمبهم ، والمفعول الثاني لهذه الأفعال
تفسير لمبهم أيضاً ، وهذا المبهم هو الفعل أو شبهه . فاذا قلت :
أعطيت فلاناً وسكت ، كان الكلام مبهماً ، إلا اذا قلت مثلاً :
أعطيته قرشاً ، وهو يشبه الابهام في مثل قولنا : أنت أقل مني ،
حيث لا يتم الكلام إلا بتفسير المبهم في مثل قولنا : أنت أقل
منى مالاً .

وهما^(١) يتفقان أيضاً في أن هذا المبهم يحتمل عدة تفسيرات

(١) التمييز والمفعول الثاني لهذه الأفعال .

ولكن المذكور يعين المقصود منها . فإذا قلت : أعطيت الفقير ،
 احتمل إعطاؤك إياه : ثوباً وفرساً وجائزة ومثله التمييز ،
 فإن قلت : أنت أقلّ مني ، احتملت القلّة : مالاً وعلماً وقوة .
 قد يقال : ولكن الفعل (أخذ) مثلاً في قولنا : « أخذ فلان »
 يحتمل كذلك عدة احتمالات ، فيجب أن يعدّ المفعول به تمييزاً
 لأنه فسر مبهماً وهو الفعل (أخذ) وجوابنا أن هذا الفعل
 متعدّد ولم يستوف مفعوله ولهذا فهو بعيد عن أن يدخل ضمن
 بحثنا هذا .

والمفعول الثاني لهذه الأفعال يجوز تقديمه . قال ابن يعيش :
 « وكل ما كان من ذلك فانه يجوز فيه التقديم والتأخير ^(١) » . وعلى
 هذا يجوز أن نقول : أعطيت زيدا درهماً ، وأعطيت درهماً زيدا ،
 ودرهماً أعطيت زيدا . وهو في هذا يشبه التمييز من حيث جواز
 التقديم . قال أحدهم :

ضيمت حزمي في إبعادها الأملأ

وما ارعويت ، وشيباً رأسي اشتعلا

(١) إلا إذا حصل في التقديم لبس (شرح المفصل ج ٧ ص ٦٤)

حيث « جوز الكسائي والمازني والمبرد والجزمي ، القياس عليه ^(١) » .

والتمييز قد يكون محولاً عن المفعول ، نحو : وفجّرنا الأرض عيوناً ، أي وفجّرنا عيون الأرض ، ونحو : غرست الأرض شجراً ، أي غرست شجرها . والتمييز في هذا ، لا يختلف عن المفعول الثاني لهذه الأفعال ، تقول : أعطيت عيلاً كتابه ، أي أعطيت كتاب علي إليه ، ومنحت الفائز جائزته ، أي منحت جائزة الفائز إليه .

وعامل النصب في تمييز الجملة هو العامل الذي تضمنته الجملة لا نفس الجملة وهذا رأي سيديويه والمبرد والمازني ومن وافقهم ^(٢)

(١) شرح الأشموني ج ٣ ص ١٦٨ . وما بنا حاجة الى النظر في الاختلاف بين البصريين والكوفيين وما رآه ابن مالك ، إذ لا فائدة عملية من ذكره في هذا المقام ، ويمكن الرجوع اليه في حاشية ص ١٧٥ من ج ٣ من المصدر المذكور ، وكذلك رأي ابن هشام في ج ٢ من مغني اللبيب ص ٩٠ .

(٢) شرح الأشموني ج ٣ ص ١٤٤ .

فالفعل إذن أو شبهه هو عامل النصب في التمييز ، وهذا يتفق مع عامل نصب المفعول الثاني لهذه الأفعال ، الذي هو الفعل أو شبهه أيضاً . ففي الجملة (أعطيت الفقير قرشاً) نقول إن الفعل (أعطى) هو عامل رفع الفاعل ، وهو عامل نصب المفعولين الأول والثاني . وفي الجملة (غرست الأرض شجراً) نقول إن الفعل (غرس) هو عامل رفع الفاعل ونصب المفعول به والتمييز . وهذا العامل يكون واضحاً عندما ندرك أن هذا التمييز محمول عن المفعول ، أي أن الجملة : (غرست الأرض شجراً) أصلها : (غرست شجرة الأرض) فيكون واضحاً أن الفعل هو عامل رفع الفاعل وعامل نصب المفعول الذي حوّل الى تمييز . فعامل النصب إذن في التمييز وفي المفعول الثاني لهذه الأفعال ، واحد .

والتمييز لا يكون إلا مفرداً ، فلا يكون جملة ولا شبه جملة ، ومثله المفعول الثاني لهذه الأفعال .

والتمييز لا يتعدد ، ومثله المفعول الثاني لهذه الأفعال . وإذا تعدد التمييز بالمعطف فالمفعول الثاني مثله في ذلك .

والتمييز جامد^(١) ، ومثله المفعول الثاني لهذه الأفعال .

* * *

أما كون التمييز فضلة لا يتوقف عليها معنى الكلام ، فقد رأينا في بحث الحال ، أن وصف موضوع ما بأنه فضلة ، أمر يجب الابتعاد عنه إذا كان المعنى هو الأساس لما نبني من قواعد اللغة . وزيادة في الإيضاح نقول : إذا قلت : أنت أكثر مني ، وسكت ، كان الكلام ناقصاً ، ولا يتم إلا إذا قلت مثلاً : أنت أكثر مني مالاً . ونحن نستغرب أن يرى النحاة التمييز هنا محولاً عن فاعل أي أن أصل الجملة : (كثر ملك) ثم يكون هذا الفاعل فضلة لا يتوقف عليها معنى الكلام . ونقول مثل هذا عندما يكون التمييز محولاً عن مفعول ، لأن المفروض في المفعول أنه تنمة لا بد منها لفعل متعد .

وأما أن التمييز لا يرد إلا نكرة ، فهو أمر لا نراه من

(١) ولكن الأثمنوني يقول : أنا لا نسلم ما ادعوه من لزوم التمييز للجمود ، بل قد يكون مشتقاً ، ومن نص على هذا ابن هشام « ج ٣ ص ١٤٦ .

الأهمية بحيث يجعله مستقلاً عن المفعول الثاني ، علاوة على أنه ورد معرفة في مثل : طببت النفس ، وإن كان النحاة يرون (أل) زائدة . وإذا كان النحاة ينصون على أن (شجراً) تميز في قولنا : غرست الأرض شجراً وهي نكرة ، فهل تكون غير تمييز في قولنا : غرست الأرض شجر القطن ؟

ثم إن معمول الصفة المشبهة الذي نسميه منصوباً على شبه المفعولية ، دليل على أن التمييز يرد معرفة ، ولكن النحاة أرادوا ألا يخرجوا عما وضعوا من قواعد ، فعدوا هذه المعرفة منصوبة على شبه المفعولية ، لا على التمييز ، وهم بهذا يضيفون موضوعاً آخر إلى المنصوبات وهو (شبه المفعول) .

* * *

والثاني كان من خصائص التمييز أن يصلح لمباشرة (من) لأنه في الأحايين لا يصلح لها ، كأن يكون محولاً عن فاعل ، نحو : طاب زيد نفساً ، وكأن يكون تمييزاً لعدد ، نحو : عندي عشرون عبداً^(١) ، ونحو : أنت أعلى منزلاً . وكذلك التمييز المحوّل عن

(١) شرح الاشتقاق ج ٣ ص ١٤٨ ، وإذا قلت : عندي عشرون =

المفعول ، نحو : غرست الأرض شجراً ، وفجرتنا الأرض عيوناً ،
وما أحسن زيدا أدباً ، فإنه يتمتع فيه الجر بمن ^(١) . إذن فالمفعول
الثاني الذي هو لا يصلح لمباشرة (من) لا يختلف عن هذه
الأنواع من التمييز التي لا تصلح لمباشرتها أيضاً .

ومما يمكن من تباین بین أن يعد المفعول الثاني لهذه الأفعال
تميزاً أو مفعولاً ثانياً ؛ فإن هذا التباین لا يريد على اختلاف
النحاة في عدد بعضهم كلاً من : (فارساً) و (كافلاً) و (عالماً)
و (جارة) حالاً في : لله درّه فارساً ، وحسبك به كافلاً ،
وكفى بالله عالماً ، ويا جارتا ما أنت جارة ، وفي عدد بعضهم الآخر
كلاً منها تميزاً ..

نموذج اعرابی

منحت الفقير درهماً :

منحت الفقير : فعل وفاعل ، ومفعول به .

درهماً : تمييز

== من المبيد ، لا يكون ذلك من جر التمييز بمن ، بل هو تركيب آخر ، لأن

تمييز العدد شرطه الافراد ، وأيضاً فهو معرف ، المصدر نفسه ص ١٥٩

(١) المصدر السابق ج ٣ ص ١٤٨

المفتوح الرابع

أرى أنه تحذف من مناهج التدريس موضوعات :

المفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول لأخبر ، وأنه

تجمع كلها في موضوع واحد هو : وصف الفعل .

كان النحاة حاذقين في تسمية أكثر موضوعات النحو ، فإذا قلنا : فاعل ، أو نائب فاعل ، أو مفعول لأجله ، أو مفعول معه ، استطعنا إدراك الصلة بين كل اسم من هذه الأسماء ومسماه . أما في المفعول المطاق فلا نستطيع أن ندرك هذه الصلة . ومهما حاول النحاة تفسير هذا الاسم فاني أراه مقحماً ، فهم يدعون أنه إنما سمي بذلك « لأن حمل المفعول عليه لا يحوج إلى صلة » ، لأنه مفعول الفاعل حقيقة ، بخلاف سائر المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل ، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار التصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه ، فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بحرف الجر ، بخلافه ^(١) . وأنا أحس في تعليل تسميته الكثير من التكلف ، وأعتقد أن النحاة بعد أن اصطلعوا على تسمية المفاعيل ، رأوا أن يسموا هذا المفعول بالمفعول المطاق ، ثم صاروا يفسفون هذه التسمية كما شاعت لهم حججهم النحوية .

ونحن نعتقد ، إذا أردنا تسميته بـ (وصف الفعل) ، أن هذه

(١) شرح الأثنوني ج ٢ ص ٣٤٠

التسمية أقرب الى حقيقته ، فهو يصف الفعل ميئناً : نوعه ، أو عدده
أو توكيده . كما أن من النحاة من سماه بالمصدر . قال الأشموني في
بحثه عن المفعول له : « فلو كان من لفظ الفعل كحيل محيلاً ، كان
انتصابه على المصدرية ^(١) » . يريد بهذا أن يقول : كان انتصابه
على أنه مفعول مطلق . وقد اتفق ابن يعيش والأشموني في
هذه التسمية . قال ابن يعيش : « قد تقدم أن المصدر أحد
المفعولات ... ^(٢) » ويريد بالمصدر المفعول المطلق . والصنماجي
يصنف المنصوبات بهذه العناوين : باب المفعول به ، باب المصدر ،
.... وهو يريد بالمصدر ما نسميه بالمفعول المطلق ^(٣) . ثم يقسمه الى
لفظي ومعنوي . وجاء في (الدرة اليتيمة في علم النحو) :

والنصب في الأسماء للمفعول به

كاستبق الخير وذا العلم اقتفه

ومصدر ونائب وإن حذف

عامله ، كسرت سير المعترف

(١) شرح الأشموني ج ٢ ص ٣٧٧

(٢) شرح المفصل ج ٦ ص ١١١

(٣) متن الاجرومية ص ١٠

أما سيبويه «فيسميه الحدث والحدثان، وربما سماه الفعل»^(١).
 فاختلف النحاة في تسميته مما يشجعنا على إطلاق اسم جديد
 عليه من جهة، ويؤيد وجهة نظرنا في أن سبب هذا الاختلاف
 هو ضعف العلاقة بين اسمه ومدلوله من جهة أخرى. ولا شك
 في أن التسمية المتزعة من مدلول الموضوع مما يعين كثيراً في
 فهمه. وقد كان بإمكاننا أن نختار إحدى هذه التسميات المارة
 بالذكر، ولكن عدم وضوح "علاقة بينها وبين المسمى، جعلنا نعرض
 عنها، ولهذا اخترنا له هذه التسمية وهي (وصف الفعل) لأنها
 أقرب إلى مدلوله، ولأننا نبغي أن نلم تحت هذه التسمية ثلاثة
 موضوعات متماثلة في مدلولها وهي: المفعول المطلق، والمفعول
 فيه، والمفعول لأجله.

* * *

إن هذه المفاعيل الثلاثة منصوبة كلها، ولهذا فإننا لا نسمي
 أفعال اللغة في جمعها تحت اسم واحد.

وهذه المفاعيل الثلاثة جميعها تشترك في كونها تصف الفعل

(١) الزغشمري في مفصله (شرح ابن يعيش ج ٦ ص ١٠٩ - ١١٠)

مدينة : زمانه أو مكانه أو سببه أو عدده أو نوعه أو توكيده .
وهاتان الخصيستان اللتان تشترك فيهما هذه المفاعيل الثلاثة
كافية في أن نعلمها موضوعاً واحداً ، ولا يفرق بينهما كون
أحدها يبين علة وقوع الفعل ، وثانيها يبين زمانه أو مكانه ، وثالثها
يبين توكيده أو نوعه أو عدده . أجل ! لا يفرق بينهما ذلك إلا
إذا فرقنا بين المفعول المطلق المذكور تأكيداً لفعله مثلاً عن
المفعول المطلق المذكور لبيان عدده ، وعن المذكور لبيان نوعه .

وقبل أن نتحدث عن سائر الخصائص التي تشترك بها هذه
المفعولات الثلاثة ، نوّـد أن نوضح بالأمثلة أنها كلها شيء واحد .
تقول :

أحبه كل الحب .

ضربته سوطاً .

أحبه هذا الحب .

هذه المفاعيل المطلقة النائية عن المصدر ، في هذه الجمل ، يمكن

تأويلها كما يأتي :

أحبه حباً كلياً .

ضربته ضرباً قدرة سوط .

أحبه حباً مقداراً هذا .

ولو أننا التفتنا الى الأمثلة الآتية للمفعول فيه والمفعول

لأجله وأولئها تأويل الأسماء النائية عن المصدر ، لا تضح لنا

أن تعدد هذه الموضوعات ضرب من التطويل . تقول :

سرت يوماً .

سرت فرسخاً .

نهضت احتراماً للقادم .

وبالامكان تأويلها كما يأتي :

سرت سيراً قدرة يوم .

سرت سيراً قدرة فرسخ .

نهضت نهوضاً سببه احترام القادم .

لنتقل الى الخصائص الأخرى التي تشترك بها هذه المفاعيل

الثلاثة :

فعامل نصبها كلها هو الفعل أو شبهه . وهذا العامل قد يحذف
فيها كلها . تقول :

يوم الجمعة ... لمن سألك : متى قدمت ؟

وفرسخين ... لمن سألك : كم سرت ؟

وأجلالاً للملك ... لمن سألك : لم قت ؟

وضرباً مبرحاً ... لمن سألك : كيف ضربته ؟

ومشي المختال ... لمن سألك : كيف مشى فلان ؟

والمفعول لأجله مصدر ، ومثله المفعول المطلق .

أما المفعول فيه ، فقد أوضحنا بالأثلة ، أنه يمكن بالتأويل

أن يعدّ مفعولاً مطلقاً بالنيابة ، كما تنوب عن المصدر أشياء كثيرة

ليست مصادر ^(١) . على أن المفعول فيه يكون مصدراً أيضاً في

أحوال كثيرة ، قال الأشموني : « الظرف قد يأتي مصدراً ،

نحو : جلست قرب زيد ، وذلك في ظروف الزمان قياسي ، نحو :

كان ذلك خفوق النجم ، وطلوع الشمس ، وانتظرتة نحر جزور ،

(١) ينوب عن المفعول المطلق ستة عشر شيئاً (شرح الأشموني ج ٢)

من (٣٤٦) وزادها بعضهم فقال : هي سبعة عشر .

وحب ناقة ، والأصل : مكان قرب زيد ، ووقت خفوق النجم ،
ووقت طلوع الشمس ، ومقدار نحر جزور ، ومقدار حب ناقة ،
فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ^(١) .

وهاك ما يتحدث به الأشموني لتحسن الشبه التام بين
المفعول فيه والمفعول المطلق . قال ^(٢) : « ومما ينبو عن الظرف
أيضاً : صفته ، وعدده ، وكلية أو جزئية ، نحو جلست طويلاً
من الدهر شرقي مكان ، وسرت ^(٣) عشرين يوماً ثلاثين بريداً ،
ومشيت جميع اليوم جميع البريد ، أو كل اليوم كل البريد ، أو
نصف اليوم نصف البريد ، أو بعض اليوم بعض البريد » .

وبعد ، فالتماعيل الثلاثة هذه ترد نكرة ومعرفة ، تقول :
مشيت مشياً وثيداً ، وهربت خوفاً من البطش ، وانتظرتك

(١) شرح الأشموني ج ٢ ص ٢٩٤

(٢) المرجع السابق

(٣) جاء في مختار الصحاح مادة (سير) سار : من باب ياع .. يتعدى
ويلزم . وجاء في فاكهة البستان في المادة نفسها : سار ... يتعدى ولا يتعدى ،
سار السمة (ينصب السمة) : ساركها . قال أبو كبير الهذلي :
فلا تجزعن من سمة أنت سرتها فأول راضي سمة من يسيرها

وقتاً طويلاً ، كما تقول : مشيت مشي الأمير ، وهربوا خوفاً
البطش^(١) ، وانتظرتك وقت الأصيل .

* * *

إننا إذا لمناشمت هذه الموضوعات الثلاثة في موضوع
واحد ، فسيتخلص الدارسون من كثير من العراقيل التي تعترض
سبيل دراستهم هذه الموضوعات ؛ فيما يتخلصون منه ، حفظ قائمة
بسمية عشر أو سبعة عشر شيئاً ينوب عن المصدر في المفعول
المطلق ، تلك الأشياء التي يراها البعض مفاعيل مطلقة نائبة عن
المصدر ويراها الآخرون نائبة عن المفعول المطلق . وسيتخلصون
من تقسيم الظرف الى متصرف وغير متصرف ، ومبهم ومختص ،
ومن الظرف المصوغ من مادة الفعل ، وكذلك من الأشياء التي
تنوب عن الظرف .

ونود أن نختم هذا الفصل بوقفه قليلة عند تقسيم النحاة
الظرف الى مبهم ومختص أولاً ، وعند موضوع الظرف المصوغ
من مادة الفعل ثانياً .

(١) أما عدّ (أل) زائدة ، والاضافة غير محضّة ، فلم يقل به غير
الرياشي والجرجي (شرح الأشموني ج ٢ ص ٣٨٩) .

يقول النحاة : إن ظرف المكان لا ينصب على الظرفية إلا إذا كان مبهماً غير مختص - والمختص عندهم ما له صورة وحدود محصورة - كأسماء الجهات وما أشبهها في الشيع . أما المختص فيجر بحر الجر . ثم رأوا أسماء المقادير منصوبة فعدها مبهمة مع أنها مختصة على حسب تعريفهم للظروف المختصة . فإذا قلت : سرت فرسخاً ، فإن الفرسخ مختص - على حسب تعريفهم - لأن له صورة وحدوداً محصورة ، ولكن النحاة رأوه يخرج عن القواعد التي وضعوها فعده مبهماً لا ينطبق عليه تعريفهم للظرف المختص . ثم إن الظرف المكاني المختص يكون مجروراً بحرف الجر ، وبهذا يستطيع الدارسون تحريك آخره تحريكاً صحيحاً ، وهو المطلوب منهم .

وفي ظرف المكان المصوغ من مادة الفعل ، تشويش لأفكار الدارسين ، فلو نظرنا في قولنا : رميت مرمى زيد ، ما وجدنا في لفظة (مرمى) معنى للظرفية ، علاوة على أن هذا الموضوع يربك الدارسين فيخاطون بين ما فيه معنى الظرفية وما ليس فيه من معناها شيء نحو : أكلت ما كل زيد ، وشربت مشربه .

نماذج اعرابية

(١) أَحْسَنْتُ إِلَيْهِ إِحْسَانًا :

أَحْسَنْتُ : فعل و فاعله

إِلَيْهِ : جار ومجرور متعلقان بالفعل (أَحْسَنْ)

إِحْسَانًا : وصف للفعل ، وقد ذكر تأكيداً له

(٢) دَقَّتِ السَّاعَةُ رَفْهَيْنِ :

دَقَّتِ : فعل ماضٍ ، وتاء التانيث الساكنة

السَّاعَةُ : فاعل

دَقَّتَيْنِ : وصف للفعل ، وقد ذكر لبيان عدده

(٣) سَارَ الْقِطَارُ سَبْرًا بَطِيئًا :

سَارَ : فعل ماضٍ

الْقِطَارُ : فاعل

سَبْرًا : وصف للفعل ، وقد ذكر لبيان نوعه

بَطِيئًا : صفة له (سَبْرًا)

(٤) أَخَذْنَاهُ أَخْذَ عَزِيمَةٍ :

أَخَذْنَاهُ : فعل و فاعل ومفعول به

أَخْذَ : وصف للفعل ، وقد ذكر لبيان نوعه

عزيز : مضاف إليه

(٥) انظر لك ساعة :

انظر لك : فعل وفاعل ومفعول به

ساعة : وصف للفعل ، وقد ذكر لبيان مدته

(٦) وقفت أمام الطريقة :

وقفت : فعل وفاعل

أمام : وصف للفعل ، وقد ذكر لبيان مكانه

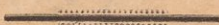
الطريقة : مضاف إليه

(٧) نهضت إجلالا للضيف :

نهضت : فعل وفاعل

إجلالا : وصف للفعل ، وقد ذكر لبيان سببه

للضيف : جار ومجرور متعلقان بوصف الفعل



ورد في ص ٧ س ١٤ : عند كل ، والصواب : عند . وفي ص ١٤ س ١ :
(أخاك) ، والصواب : (أخاك) . وفي ص ٢٦ س ١٠ : قهر المسند على المسند
إليه ، والصواب : قهر المسند إليه على المسند . وفي ص ٣٨ س ٩ : فعناه ،
والصواب : معناه .

492.75:J92tA:c.1

الجودي، شاكر

تشذيب منهج النحو

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01027620

American University of Beirut



492.75

J92tA

General Library

492.75
J92 tA